القسم الرابع

نظرات جامعة فى التجويز والمنع

تمهيد

ها نحن أولاء قد فرغنا من عرض جذور القضية. ورصدنا بكل أمانة أدلة تجويز المجاز فى اللغة، وفى القرآن الكريم، وأدلة منعه فيهما وفى القرآن وحده. وعشنا مع الخلاف حولها منذ بدا حتى القرن الثامن الهجرى. . كما تطرق البحث إلى بعض ظواهر القضية فى العصر الحديث ورجعنا بالجواز والمنع معًا إلى مصادرهما الأصلية، وقد حرصنا على أن يكون للبحث والفحص بعد أن كان لابد منهما لتأتى النتائج موضوعية ومقنعة؛ والبعدان هما:

الأول: البعد التاريخى. وقد راعينا فيه أن نتتبع هذه القضية بدءًا من القرن الثانى الهجرى إلى القرن الثامن الذى ظهر الخلاف فيه على أشده، وبلغ الذروة على يدى كل من الإمام أحمد بن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية.

الثانى: البعد الفكرى، حيث لم نقتصر فى البحث على عرض موقف مذهب أو طائفة معينة من العلماء. بل طوفنا بالبحث بين كل الاتجاهات والمدارس الفكرية على النحو الذى قام عليه سير البحث كله.

وبقى علينا – بعد ذلك – أن ننظر نظرات جامعة فى ظلال مذهبى تجويز المجاز ومنعه، حتى يطمئن القارئ إلى ما سوف نبديه من رأى، وما نبرزه من حقائق مستقاة من المادة المدروسة نفسها، بعيدًا عن المجاملة والتحامل. ولهذا ستكون خطة الدرس فى هذا القسم على النحو الآتى:

المبحث الأول: نظرات جامعة فى التجويز.

المبحث الثانى: نظرات جامعة فى المنع.

المبحث الثالث: الكلمة الأخيرة.

هذا. وبالله التوفيق.

المبحث الأول:

نظرات جامعة فى التجويز

متى وكيف نشأ المجاز؟

هذان سؤالان محددان، أحدهما سؤال عن مولد المجاز متى كان؟ والثانى سؤال عن كيفية ذلك المولد.

وقارئ هذا الكتاب فى تؤدة وروية من اليسير عليه أن يجيب على هذين السؤالين بكل ثقة ووضوح؛ لأن فيما تقدم قولاً مبسوطًا يتضمن الإجابة على عشرات الأسئلة والاستفهامات ومن أجل هذا كان.

والإجابة على السؤال الأول: متى نشأ المجاز نلخصها فى الآتى:

● إن أريد من المجاز كونه فنا وأداة ومنهجًا من مناهج التعبير القولى والتصوير البيانى يستعين به المتكلم على إبراز ما فى نفسه من معان وأحاسيس، إن أريد هذا المعنى فالمجاز قديم قدم البيان نفسه، أو بعد نشأة اللغة والبيان بأمد قصير. بناء على النظرية القائلة: إن مرحلة المعانى الكلية تلت مرحلة المعانى المفردة، وإن المعانى العقلية تلت مرحلة المعانى المادية، وإن المعانى المجازية تلت المعانى الحقيقية. ولما كنا نجهل تاريخ نشأة اللغة والبيان - بوجه عام - فإن تاريخ نشأة المجاز بهذا المعنى مجهول كذلك. ولكن الذى لا ريب فيه أن التصوير المجازى فى البيان الإنسانى كله أمر ملموس لا ريب فيه. نجده فى الأدب الجاهلى شعره ونثره، وفى غير الأدب الجاهلى، وما هو أقدم منه وجودًا، مثل الآداب اليونانية والفارسية والرومانية وغيرها بل إننا نجد التصوير المجازى مطروقًا بابه، لدى كل البيئات، ولدى كل الطبقات التى تكون أمة أو شعبًا. من يعمل فى الفلاحة، ومن يعمل فى المصنع، ومن يعمل أى عمل، فلكل شريحة من شرائح المجتمعات صور مجازية

مستعملة فى عرفها ومحادثاتها، حتى ولو كانت عن اللغة الفنية بمعزل، وذلك لأن المجاز طريق من طرائق الإفصاح والبيان أيًّا كانت درجته ونوعه. والإنسان ما حيى فهو محتاج للإفصاح والبيان عمـا فى نفسه احتياجه للماء يروى به ظمأه. وللهواء تمتصه رئتاه فيحيا به ويعيش.

وهذا لا نزاع فيه. وهو معـتمد مـن قال: إن العرب تكلمت بالحقـيقة والمجاز، أو وضعت المجاز كما وضـعت الحقيقة[1]. وعلى هذا فإن اللغة عند مثبتى المجاز وعند منكريه مشتـملة على الحقيقـة والمجاز، ولكن مراد المثبتـين يختلف عن مراد المنكرين. فالمثبتون يريدون من هذا القول وجود المجاز فنا وعلمًا.

أما المنكرون فمرادهم وجوده فنًّا ومنهجًا وطريقة من طرائق العرب فى الإفصاح والتصوير. وينفون وجوده علمًـا. فبين الفريقين قدر مشتـرك من التسليم باشتمال اللغة على المجاز وتكلم العرب به «لأنهم يقولون: استوى فلان على متن الطريق، ولا متن لهـا. وفلان على جناح السـفر، ولا جناح للسـفر، وشـابت لمة الليل، وقامت الحـرب على ساق». وهذه كلها مجـازات. ومنكر المجاز فى اللغة جـاحد للضرورة. ومبطل لمحاسن لغة العرب.

قال امرؤ القيس:

فـــقلـت له لـمـا تمطـى بصـلبــــه   وأردف أعــــجـــازاً ونـاء بكلـكل

وليس لليل صلب ولا أرداف. وكذلك سـموا الرجل الشجـاع أسدًا، والكريم والعالم بحرًا. والبليد حمارًا، لقابلة ما بينه وبين الحمار فى معنى البلادة. والحمار حقيقة فى البـهيمة المعلومة. وكذلك الأسد حقيقـة فى البهيمة ولكنه نقل إلى هذه المستعارات تجوزًا»[2].

فنشأة المجاز بهذا المعنى، أعنى باعتباره طريقة من طرائق البيان قديمة قدم البيان نفســه. ولا يمكن أن يدخل بدؤه ووجــوده فى تحديد زمنى مـعين. والمجـاز بهذا الاعتبار يسلم به الفريقان على حد سواء.

---

(١) ينسب هذا القول إلى أبى إسحق الإسفرائينى. انظر المزهر (١/ ٣٦٥).

(٢) المزهر: (١/ ٣٦٤).

أما إن أريد بالسؤال: متى نشأ المجاز باعتباره علمًا له أسس وأصول وقواعد، أى أنه متى ظهر علمًا بين العلوم وتحدث عنه العلماء؟

إن أريد هذا فالإجابة عليه ذات شقين، كل منهما يقوم على اعتبار خاص.

• الشق الأول:

فإن أريد من السؤال العموم ولم يقتصر على اللغة العربية وآدابها فإن الإجابة تأخذ هذا الشكل:

إن نشأة المجاز ترجع إلى ما قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام. فإن أرسطو أو المعلم الأول كما يطلق عليه، قد تكلم عن المجاز والاستعارة والتشبيه وبعض الفنون البلاغية الأخرى. وحديثه عن المجاز لم يكن «فجا» أو ساذجًا، بل له عمق وأصالة. وهو وإن لم يبلغ مبلغ مباحث النقاد العرب بما فيهم البلاغيون فى اتساع الحديث عن المجاز ودقته وتعدد مناهجه وكثرة أصوله وفروعه، فإن كلامه فيه صائب أو يغلب عليه الصواب، فقد عرف المجاز وذكر بعض أنواعه، وفلسف للاستعارة وتحدث عن بعض شرائط الحسن فيها ومثل لما قال. وتكاد بعض تمثيلاته تتفق تمامًا مع تمثيل العلماء والنقاد العرب حتى ذهب بعض الكتاب إلى أن النقاد والعلماء واللغويين العرب تأثروا إلى حد بعيد بكتابات أرسطو فى اللغة بعامة، وفى البلاغة والمجاز بخاصة[1].

---

(١) انظر -مثلاً-: البيان العربى من الجاحظ إلى عبد القاهر. وهو مقال ضاف للدكتور طه حسين منشور ضمن: نقد النثر لقدامة بن جعفر تحقيق عبد الحميد البغدادى (من ١١- إلى نهاية المقال. وكذلك مقدمة وضعها الدكتور إبراهيم مدكور لكتاب الشفاء لابن سينا الفصل الخاص بـ«العبارة» وما نسبه كل منهما من تأثر البلاغة العربية بكتب أرسطو ليس حقيقة مسلمة لأن ابن قتيبة تحدث عن المجاز فى كتابه تأويل المشكل قبل ترجمة حنين بن إسحق لكتاب «الخطابة» لأرسطو. وابن قتيبة توفى عام ٢٧٦هـ أما حنين فقد توفى عام ٢٩٨هـ وكذلك كتاب «الشعر» لأرسطو ترجمة متى بن يونس فى القرن الرابع. وابن المعتز وضع كتابه «البديع» وقد تحدث عن «الاستعارة» عام ٢٧٤هـ ولم يعرف أن حنينا ترجم كتاب الخطابة لأرسطو قبل هذا التاريخ. فمعرفة العرب للمجاز لا تقليد فيها على الأرجح.

فقد عرف أرسطو المجاز فقال: «والمجاز نقل اسم يدل على شيء إلى شيء آخر، والنقل يتم إما من جنس إلى نوع، أو من نوع إلى جنس أو من نوع إلى نوع. أو بحسب التمثيل»[1].

فهذا التعريف وإن كان غير دقيق فإنه فيه كثير من الصواب. لأن المجاز متوقف على «النقل» الذى لحظه أرسطو.

ومن أمثلة الاستعارة عند أرسطو: تشبيه الشيخوخة بـ« الغصن الذابل» و«عشية الحياة» وتشبيه العشية بـ«شيخوخة النهار»[2].

وحين نعرض هذه المثل على أسس الاستعارة والمجاز التى وضعها البلاغيون والنقاد العرب نجدها فعلاً مندرجة فى صور المجاز بالاستعارة. والجامع أو وجه الشبه بين المستعار والمستعار منه ملحوظ بكل وضوح. فالغصن الذابل مشرف على الهلاك لأن الذبول مؤذن بالجفاف المقابل للموت عقب الشيخوخة المؤذنة به وهكذا البواقى.

وكذلك فرق أرسطو بين الاستعارة والتشبيه فإذا قلت: «إن أخيلوس كر على الأعداء أسداً» كان قولك تشبيهًا. وإذا تحدثت عنه فقلت «وثب الأسد» كان استعارة[3].

وابن سينا ذكر هذه الأمثلة مع تغير فى الصياغة فجعل: «مساء العمر» مكان «عشية الحياة»[4].

وكذلك ذكر الشيخ الرئيس تعريف أرسطو للحقيقة والمجاز فقال فى تعريف الحقيقة: «والحقيقى هو اللفظ المستعمل فى الجمهور المطابق بالتواطؤ للمعنى»[5].

---

(١) انظر «النقد الأدبى الحديث» للدكتور محمد غنيمى هلال: الطبعة الثالثة (١٢٩).

(٢) الخطابة: أول الفصل العاشر.

(٣) النقد الأدبى الحديث (١٣١) مرجع سابق.

(٤، ٥) الشفاء للشيخ الرئيس ابن سينا (٦٦) تحقيق د. عبد الرحمن بدوى.

وهذا التعريف مشابه لتعريف الحقيقة عند العلماء العرب. فإن دلالة الحقيقة عامة فهى إذن معروفة عند الجمهور بالتواطؤ المقابل للوضع فى لغة العرب. أى أن الحقيقة لفظ استعمل فى معنى عام مطابق لما وقع عليه التواطؤ.

أما المجاز فيعبر عنه الشيخ الرئيس فى تلخيصه لكلام أرسطو بـ«بالنقل» فيقول: «وأما النقل فإنما يكون أول الوضع والتواطؤ على معنى، وقد نقل عنه إلى معنى آخر...»[1].

وهذا التعريف قريب من تعريف النقاد والعلماء العرب للمجاز كما ترى.

ويتحدث الشيخ الرئيس عن الاستعارة فى كلام أرسطو، وضابطها فيقول: «.. وأما المتغير فهو المستعار والمشبه على نحو ما قيل فى الخطابة»[2].

هذا قليل من كثير من بحث المجاز عند أرسطو وفلاسفة اليونان القدماء. ومعلوم أن أرسطو توفى عام ٣١٢ قبل الميلاد. وهذا القدر صالح للإجابة على السؤال: متى نشأ البحث فى المجاز باعتباره علمًا له قواعد وأصول إن أريد بهذا السؤال ما هو أعم من نشأة البحث فى المجاز عند العرب. وتلخيص الجواب: إن المجاز بهذا الاعتبار عرف منذ قرابة ألفين وخمسمائة سنة. فهو قديم ما فى ذلك ريب.

• الشق الثانى:

أما إذا أريد بالسؤال: متى نشأ البحث فى المجاز أو متى عرف من حيث إنه علم له قواعد وأصول عند العلماء العرب؟ إذا أريد هذا فالجواب فى إيجاز:

• نشأة البحث المجازى عند العرب:

المعتبر فى نشأة كل علم إرهاصاته وتباشيره الأولى، التى هى بمثابة النواة تبذر فتنبت وتنمو ثم تزدهر وتنضج. ولم يولد علم كاملاً كل الكمال، بل لابد من تدرجه من طور إلى طور حتى يستقيم ويستوى على سوقه.

---

(١) الشفاء للشيخ الرئيس ابن سينا: (٦٦).   (٢) نفس المصدر: (٦٧).

والمجاز عند العرب عرفت تباشيره الأولى من وقت مبكر. والذى عرف منه أولاً حقيقته وموضوعه دون اسمه. فالمجاز قائم على صرف اللفظ أو المركبات اللغوية عن المعنى الوضعى المتبادر إلى فهم السامع إلى معنى آخر تدل عليه الأحوال والقرائن.

هذا الصرف عرف منذ وقت مبكر. فقد تقدم أن أبا زيد القرشى فضلاً عن أنه تعرض لذكر المجاز بلفظه ومعناه فإنه صرف كثيراً من النصوص عن ظواهرها. والمرجح أن أبا زيد توفى عام (١٧٠)هـ.

وكذلك الخليل بن أحمد الفراهيدى المتوفى عام (١٧٥)هـ نقل عنه سيبويه بعضًا من النصوص المصروفة صرفًا مجازيًا ومن أبرز الأمثلة توجيهه - أى الخليل - تنزيل غير العاقل منزلة العاقل. وبخاصة فى القرآن الكريم. فقد روى عنه سيبويه قوله: وأما ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] فزعم - يعنى الخليل - أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع. لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تحدث عن الأناسى. وكذلك ﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾؛ لأنها جعلت فى طاعتها... بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور. قال النابغة الجعدى:

شربت بها والديك يدعو صباحه … إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم - يعنى العرب - تؤمر وتطيع وتفهم الكلام وتعيه بمنزلة الآدميين»[1].

فالخليل بهذا الصرف والتأويل ممن مهدوا للقول بالاستعارة المكنية لا محالة. لأن ما لا يعقل شبه بما يعقل من الآدميين ثم حذف المشبه به ورمز له ببعض لوازمه، وهو السجود فى مثال الكواكب الأحد عشر. والخطاب فى مثال النمل. والسبح فى مثال الأفلاك.

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٤٠- ٢٤١).

وقد تأثر بهذا التوجيه من جاء بعد الخليل كالفراء وأبى عبيدة وغيرهما ممن تقدم الحديث عنهم فى القسم الأول من هذه الدراسة.

ومثلما مهد الخليل للاستعارة المكنية مهد للاستعارة التبعية فى زمن الفعل. وذلك فى قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١] قال الخليل فى بيانه: «معناه ليظلن»[١].

فهو نظير قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ..﴾ [النحل: ١] حيث عبر بالماضى عن المضارع فى كل منها. وهذه صورة تتكرر فى القرآن كثيراً. ويبحثها البلاغيون فى مسائل علم المعانى لأن فيها إخراجًا على خلاف الظاهر. مع أن لها صلة وثيقة بعلم البيان؛ لأن الاستعارة فى الفعل تجرى على ضربين:

أحدهما: الاستعارة فى معنى الفعل، مثل: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أى هديناه.

والثانى: الاستعارة فى زمن الفعل كوضع الماضى موضع المضارع كما فى الآيتين المذكورتين «لظلوا» و«أتى» وسرها البيانى تحقق الوقوع فى كل.

أما سيبويه نفسه، وإن لم يعش طويلاً بعد وفاة شيخه الخليل فإنه أكثر منه حومًا حول حمى المجاز، فقد وقف وقفات متعددة حول بعض النصوص، وأولها تأويلاً مجازيًا واضحًا، ومهد للقول بالقرينة فى مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] إذ ليس لهما مكر وإنما يمكر فيهما.

وسيبويه وإن لم يسم المجاز باسمه، فقد كانت لمحاته إرهاصًا إلى تلك التسمية. يقول رحمه الله: «هذا باب جرى مجرى الفاعل الذى يتعدى فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى» وذلك قولك:

يا سارق الليلة أهل الدار

وتقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار. فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام. كما قيل: صيد عليه يومان، وولد له ستون عامًا. فاللفظ يجرى

(١) الإشارة إلى الإيجاز (٣٦).

على قـوله: هذا معطى زيد درهمًـا. والمعنى إنما هو فى الليلة، وصـيد عليـه فى يومين غير أنهم أوقـعوا الفعل عليه لسعة الكلام. ومثل مـا أجرى مجرى هذا فى سعـة الكلام والاستخـفاف قـوله عز وجل: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] فالليل والنهار لا يمكران. ولكن المكر فيهما»(١).

• الاتساع هو المجاز:

لم يكن سيبويه - رحمه الله - يدرى أن مصطلحه هذا «سعة الكلام» الذى كرره كثـيرًا هو بمثابة «النـواة» التى ستنبت منها دوحـة المجاز. فقـد تطور هذا المصطلح «السيـبويهى» وصـار هو المجاز فى كـتابات اللاحـقين. فـهذا يوسف بن سليـمان الشنتمرى يقول فى شرح هذه الشواهد نفسها، ومنها عند سيبويه قول الشماخ:

رب ابن عم لـسليـمى مشـمـعل ... طبـاخ سـاعـات الـكرى زاد الكسل

«الشاهد فيه إضافة طباخ إلى الساعات ونصب الزاد على التعدى... ولا تجوز الإضافـة إليهـا وهى مقدرة على أصـلها من الظروف... ولما أضاف الـطباخ إلى الساعات على هذا التأويل - يعنـى التشبيه بالمفعول به - اتـساعًـا ومجازًا عداه إلى الزاد لأنه المفعول به فى الحقيقة»(٢).

وكتـاب سيـبويه حـافل بالتأويلات المجـازية التى كانت تمهـيدًا للقـول بالمجاز العقلى، والمجاز اللغوى المرسل، والمجاز الاستعارى التصريحى والكنائى، والتجوز فى الحـروف، والمجـاز بالحـذف إلى مـباحث أخـرى كـثـيـرة فى علمى المعـانى والبيان(٣).

ولهذا فإن من عد سيبويه من رجال البـلاغة ومؤسيسها أصاب كل الصواب فى هذا القول(٤).

---

(١) الكتاب: (١/ ٨٩).

(٢) تحصيل عين الذهب (١/ ٩٠) المطبوع أسفل كتاب سيبويه.

(٣) انظر أثر النحاة فى البحث البلاغى (١٢٨) د. عبد القادر حسين.

(٤) انظر: تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها.

• معانى القرآن ومجازه:

فى نفس الوقت الذى وضع فيه سيبويه «الكتاب» كان يعاصره عالمان لهما فى تأسيس علم المجاز جهود ناطقة. وهما الفراء فى كتابه «معانى القرآن» وأبو عبيدة فى كتابه «مجاز القرآن» فالفراء أودع كتابه مئات التأويلات المجازية على نحو ما تقدم فى البحث الخاص به. وهو لم يسم المجاز باسمه الصريح على كثرة تحليلاته المجازية لكلام الله.

أما أبو عبيدة فيعزى إليه - بلا نزاع - إذاعة مصطلح المجاز وشهرته وهو وإن لم يرد به المجاز الاصطلاحى بمعناه الدقيق، فقد تناول منه صورًا متعددة، لها فى نشأة المجاز أثرعظيم. وقد هدته إلى التأويل المجازى - كما هدت غيره - النصوص التى نظر فيها ووجد لها ظاهرًا غير مراد، فأولها ليبين المراد منها. ولم يكن أبو عبيدة ولا غيره من المؤولين يصدرون عن فراغ، وإنما اهتدوا فى تأويلاتهم بالمأثور من كلام العرب. وأكثروا من الاستشهاد به.. والقرآن نزل بلغة العرب، وعلى نهجهم فى البيان والتصوير فما جاز فى اللغة جاز فيه، إلا ما كان معيبًا مرذولاً من الألفاظ والمعانى.

• تطور البحث فى المجاز:

ذلك هو مولد المجاز. والمولود قد تتأخر تسميته عن ولادته، أو يوضع له اسم ثم يضاف إليه اسم آخر أو أوصاف تطابق بعض الخصائص التى تتبين فيه بعد النمو. ومولد المجاز إذا نسبناه إلى اللمحات الأولى عند الخليل وسيبويه وأبى زيد القرشى والفراء وأبى عبيدة، فإن تطوره كان على يد عالمين من أبرز علماء القرن الثالث، وهما: الجاحظ، وتلميذه ابن قتيبة. فقد ظهر فى كتاباتهما مصطلح المجاز وكثرت التمثيلات له على نحو ما رأينا فى مصنفات الجاحظ وابن قتيبة من قبل. وشاع اسم الاستعارة كما شاع اسم المجاز. وهما لم يكونا أول من صرح باسم المجاز، فقد سبقهما كما قلنا أبو زيد القرشى فى «الجمهرة»[1] وأبو عبيدة فى

(١) جمهرة أشعار العرب (المقدمة).

«مجاز القرآن» وكذلك لم يكونا أول من صرح باسم الاستعارة[1]، فقد سبقهما حسب رواية ابن رشيق أبو عمرو بن العلاء المتوفى (١٥٤هـ) [2] وإنما الذى يعزى إليهما بحق لفت أنظار الكتاب والعلماء إلى درس المجاز والاستعارة. وكانت أول ثمرة لعملهما وضع ابن المعتز كتابه «البديع» الذى أكثر فيه من التمثيل للاستعارة من القرآن الكريم والحديث الشريف ومأثور كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وقد عرف ابن المعتز الاستعارة بأنها: «استعارة الكلمة لشىء لم يعرف بها من شىء قد عرف بها»[3].

هذا التعريف - على قصوره - كان له تأثير كبير فى اشتهار مصطلح الاستعارة، وتداولته آثار العلماء من بعده، كأبى هلال العسكرى[4] وابن رشيق[5] ومن قبلهما قدامة بن جعفر[6]، وثعلب[7] وقد عرف ثعلب الاستعارة تعريفًا قريبًا من تعريف ابن المعتز لها فقال: «أن يستعار لشىء اسم غيره، أو معنى سواه[8]».

ومن أمثلتها عنده قول امرئ القيس:

فقلت له لما تمطى بصلبه ... رأردف أعجازًا وناء بكلكل

وقول الشاعر:

إذا هزه فى وجه قرن تهللت ... نواجز أفواه المنايا الضواحك

وقول الهذلى:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ... ألفيت كل تميمة لا تنفع[9]

وقول الشاعر:

فظل يناجى الأرض لم يكدح الصفا ... به كدحة، والموت خزيان ينظر

---

(١) انظر ما كتبناه من قبل عن أبى عبيدة.
(٢) انظر (٤٦٥) من هذه الدراسة.
(٣) البديع لابن المعتز: (٩).
(٤) الصناعتين: (٢٥٨- ٢٩٧).
(٥) العمدة جـ١ ص١٢١.
(٦) نقد الشعر (١٠٤- ١٠٦) ونقد (٦٤- ٦٦).
(٧) قواعد الشعر (٢١- ٢٣).
(٨) نفس المصدر: (٥٧).
(٩) مجالس ثعلب: (٣٩٥).

ويعلق عليها فيقول: «ولا نواجز للمنية ولا فم ولا أظفار، ولاعين للموت» وهذا شبيه أو هو مقتبس من قول سيبويه فى قول الشاعر:

وداهيـــة من دواهى المنـون يرهبــهـا الناس لا فـالهـا

قال سيبويه: «فجعل للداهية فما. حدثنا بذلك من نثق به»[1].

ومن أعلام القرن الثالث الذين أسهموا فى تطور المجاز محمد بن يزيد المبرد المتوفى عام (٢٨٥)هـ ولكن إسهامه كان عن طريق كثرة التأويل المجازى إذ لم يذكر الاستعارة والمجاز إلا قليلاً.

ويكاد كتابه «الكامل» يقتصر على التأويلات ولكنه فى المقتضب تحدث عن المجاز العقلى والاستعارة حتى فى الحروف[2].

أما فى القرن الرابع فقد تطور المجاز على يد اثنين من النقاد واثنين من اللغويين، واثنين من الإعجازيين. واثنين جمعا بين البلاغة والنقد.

• الناقدان:

الناقدان هما: أبو الحسن على بن عبد العزيز الجرجانى المتوفى عام (٣٦٦)هـ وأبو بشر الآمدى المتوفى عام (٣٧١)هـ حيث وضع أولهما كتاب «الوساطة» والثانى كتاب «الموازنة». ولا نكون مغالين إذا قلنا إن هذين الكتابين كان لهما أبلغ الأثر فى تطور الدرس المجازى لسببين:

أحدهما: تعلق موضوعهما بالخصومة الأدبية، وكان لكل طرف فيها أنصار. فالوساطة كانت بين المتنبى وخصومه فتلقف الكتاب أنصار المتنبى وخصومه على حد سواء. وقد روج سوق هذا الكتاب أن القاضى الجرجانى ألفه بعد تأليف الصاحب بن عباد كتابه فى «مساوئ المتنبى»[3]. والناس دائمًا مشغوفون بمثل هذا النوع من الفكر، وبخاصة حيث يعترك فيه فكر الأقران.

---

(١) الكتاب: (١/١٥٩).

(٢) ينظر المقتضب (٣/١٠٥- ١٦٢- ٢٠٠ -٣٢٠-) والكامل (١/ ٧٩) و(١/ ١٢٨) ومواضع أخرى من الكامل سبق ذكرها.

(٣) ينظر: تاريخ علوم البلاغة: (٨٢).

أما الموازنة فقد كانت بين شعرى شاعرين طبق ذكرهما الآفاق هما أبو تمام والبحترى. وقد أودعه المؤلف كثيرًا من المسائل البلاغية والنقدية، وأكثر من المقارنة بين شعريهما وإن كان قد اتهم بالتحيز والهوى منتصرًا للبحترى على أبى تمام.

الثانى: أن المادة المدروسة فى هذين الكتابين، وطرائق الدراسة من أخصب الأعمال الأدبية والفكرية، فاجتمعت لها أسباب الفضل من كل جهة:

- خصوبة المادة.
- شهرة مصادرها.
- جدة البحث وعمقه حولها.
- صداها فى النفوس.

هذا، وقد تناول المؤلفان مسائل المجاز فى كتابيهما، ومزجاها بعمليات النقد فجمعا بين النظر والتطبيق، فراج المجاز فى كتابيهما اللذين صارا موردًا عذبًا لمن جاء بعدهما وفى مقدمتهم الإمام عبد القاهر الجرجانى.

• اللغويان:

وأما اللغويان فهما أبو الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢)هـ وتلميذه ابن فارس (٣٩٥). وابن جنى أكبر أثرًا من تلميذه فى درس المجاز والإسهام فى تطويره. وقد تقدم البحث فى آثارهما فى المجاز. ونريد أن نورد هنا قطوفًا من آثار ابن جنى لم نذكرها من قبل، فقد كان الرجل - بحق - علمًا من أعلام الفكر ترك أثرًا كبيرًا فى كتابات من جاء بعده.

• فقد كان ممن أسهموا فى معرفة الاستعارة فى الحروف ومن أمثلته عليها قول امرأة من العرب:

همو صلبوا العبدى فى جذع نخلة ... فلا عطست شيبان إلا بأجدعا

قال: «لأنه معلوم أنه لا يصلب فى داخل جذع النخلة وقلبها»[1].

---

(١) الخصائص (٢/٣٠٨- ٣١٢- ٣٨٩) وقد استشهد بهذا البيت كل من الفراء وأبى عبيدة فيما تقدم.

ففى هذا الكلام صرف عن ظاهر اللفظ إذ حلت «فى» محل «على» وفيه إيماء إلى قرينة التجوز. وقد سمى هذا فيما بعد بالاستعارة فى الحرف. وابن جنى لم يسمه هكذا، وإنما سماه بـ«التضمين» أى تضمين كلمة معنى كلمة أخرى والتضمين بهذا المعنى لا ينافى المجاز. بل هو - فيما يظهر - دليل على قرينة التجوز فى العبارة.

ومن صور المجاز المرسل تحليله لقول الشاعر:

إذا ما مات ميت من تميم ... فسرك أن يعيش فجىء بزاد

أى: مات حى. والتعبير عن الحى بالميت مجاز مرسل قطعًا والعلاقة اعتبار ما سيكون.

ويفطن ابن جنى إلى السر البلاغى فيقول فى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

يقول: إنما هو الذليل المهان، لكنه خوطب بما كان يخاطب به فى الدنيا وفيه مع هذا ضرب من التبكيت له والادكار بسوء «فعاله»[(١)].

فابن جنى ينحو بهذا المثال نحو المجاز المرسل. وغيره يدرجه فى صور الاستعارة التصريحية الأصلية التهكمية.

ويتحدث عن المجاز المرسل تحت ضابط: الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالمسبب عن السبب «ويورد كثيرًا من الأمثلة على هذين الأصلين»[(٢)].

وأيًّا كان الأمر فإن ابن جنى ممن ضربوا بسهم وافر فى علوم البلاغة بعامة، والمجاز بخاصة، ومذهبه فى غلبة المجاز على الحقيقة معروف، ولم يعدم ابن جنى حيلة يقوى بها مذهبه فإن من يقرأ له فلسفته فى غلبة المجاز واحتياله على تأكيد نظرته يقع فيما يشبه التسليم والإقناع. ومع هذا فإن ما استند إليه ابن جنى فى غلبة المجاز غير معتبر عند من لم يجاره على مذهبه. فإن قولنا قام فلان يرى ابن جنى أنه مجاز لأن فلانًا لم يقم القيام كله وإنما قام بعض القيام ومن اليسير دفع هذا بأن المراد من القيام - هنا - هو القيام الذى تلبس بالقائم فعلاً لا إرادة جنس القيام.

---

(١) المحتسب: (١/١٠١).

(٢) الخصائص: (٢/١٧٣).

ولذلك فإن المحققين لم يتابعوه على هذا. ومنهم تلميذه ابن فارس[1] وابن الأثير[2] وكثير غيرهما.

• الإعجازيان:

وأما الإعجازيان فهما الرمانى والقاضى الباقلانى. فكل منهما تحدث عن المجاز والاستعارة. والباقلانى تأثر بكلام الرمانى ونقل منه فصلاً بلفظه ومعناه. وإعجاز القرآن موضوع له خطره عند المسلمين خاصتهم وعامتهم فاكتسب درس المجاز قيمة وشيوعًا من خلال مباحث الإعجاز.

• الجامعان:

أما الاثنان اللذان جمعا بين النقد والبلاغة فهما قدامة بن جعفر فى كتابيه نقد النثر ونقد الشعر. وقد تحدث فيهما عن المجاز والاستعارة. وأبو هلال العسكرى وإن كان مقلاً فى الحديث عن المجاز والاستعارة فإن كتابه الصناعتين كان مما يتداول لخطر موضوعه، وهو صناعة النثر وصناعة الشعر. وقد تقدم الحديث عنه فى مبحث الإعجازيين والبلاغيين.

أما قدامة فنريد أن نوجز الحديث عنه - هنا - حيث لم يسبق لنا الحديث عنه فيما تقدم.

يتحدث قدامة عن الاستعارة فيقول: «وأما الاستعارة فإنما احتيج إليها فى كلام العرب؛ لأن ألفاظهم أكثر من معانيهم، وليس هذا فى لسان غير لسانهم. فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة، ربما كانت مفردة له، وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره وربما استعاروا بعض ذلك فى موضع بعض على التوسع والمجاز فيقولون إذا سأل الرجل شيئًا فبخل به عليه: لقد بخله فلان. وهو لم يسأله ليبخل وإنما سأله ليعطيه. لكن البخل لما ظهر منه عند مسألته إياه جاز فى توسعهم ومجاز قولهم أن ينسب ذلك إليه. ومنه قول الشاعر:

فللموت ما تلد الوالدة

---

(١) الصاحبى: (١٦٧).

(٢) المثل السائر: (٢/ ٨٤).

والوالدة إنما تطلب الولد ليعيش لا ليموت. لكن لما كان مصيره إلى الموت جاز أن يقال للموت ولدته»[1].

هذا قوله وفهمه للاستعارة. وظاهر أن ما مثل به ليس استعارة وإنما هو مجاز مرسل الأول «بخله» علاقته السببية لأن البخل سبب فى المنع فعبر به لذلك.

والثانى «الولادة للموت» علاقته ما سيكون. فالفرق الدقيق بين الاستعارة وبين غيرها من فنون المجاز لم يكن ظاهراً أمام قدامة.

ويذكر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥] ويقول فى توجيهه على أنه استعارة.

«وذلك أنهم كانوا عند تلاوة القرآن قد حجبوا قلوبهم عن تفهمه وصدفوا بأسماعهم عن تدبره فجار أن يقال على المجار والاستعارة أن الذى تلا عليهم جعلهم كذلك»[2].

وهذا مجاز عقلى علاقته السببية ولكنه عده استعارة هكذا

بيد أنه أصاب بعد ذلك فى قوله: «ومن الاستعارة ما قدمناه من إنطاق الربع وكل ما لا ينطق إذا ظهر فى حالة ما يشاكل النطق. ومما جاء من هذا النوع فى القرآن قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] وذكر لهذه الآية نظائر[3].

إن فى قوله: ومن الاستعارة ما قدمناه من إنطاق الربع وكل ما لا ينطق صوابًا. ولكن ما ذكره من الآيات القرآنية على أن فيها استعارة فيه نظر إذ لا مانع من أن تتكلم النار يوم القيامة. فهو يوم أهوال، أو يكون المراد خزنة النار ويكون فى الكلام مجاز عقلى علاقته المحلية. وكذلك قوله تعالى فى شأن السماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] المجاز غير متعين فيه.

(١) نقد النثر: (٦٤).

(٢، ٣) المرجع السابق: (٦٥).

أما قـوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] فـحمله على الاسـتعـارة صحـيح. ونحن لم نرد بذكر كـلامه إلا التمـثيل على طرقـه لفن المجاز ونسبـته صدوره عن العرب.

ويتطرق للاستعارة والمجاز مرة أخرى فى مبحث المعاظلة التى ذكرها فى عيوب اللفظ، وأورد رأى أحمد بن يحيى فى المعـاظلة وأنها مداخلة الشىء فى الشىء.. ثم نقده وقال: «وما أعرف فى ذلك إلا فاحش الاستعارة»[1].

ثم أورد من أمثلتها قول أوس:

وذات هـدم عـــــار نـواشـــــرهـا تصـــمت بالماء تولبـــا جـدعـــا

ثم قال: فـسمى الصبى تولبا[2].

وكذلك قول الشاعر:

ومــا رقـــد الولدان حـــتى رأيتــه على البكر يمريه بســـاق وحـــافـر

ثم قـال: «فـســمى رجل الإنسـان حـافرًا. فـإن مـا جـرى هذا المجـرى من الاستعارات قبيح»[3].

وهكذا يسهم قدامة بن جـعفر فى صرح المجاز والاستعـارة، وهو وإن كان مقلا كأبى هلال في التطرق لدرس المجاز فإن أثره فى تطوير علوم البلاغة بعامة، والمجاز بخاصة لا يمكن إغفاله. والقرن الرابع الهجرى - بوجه عام - شهد خطوات راسخة فى تطور المجاز واشتهاره. وتوج كل ذلك جهود العلماء فى القرن الخامس.

• عصر الازدهار:

كان القرن الخامس عصـر الازدهار فى العلوم والفنون. ونصيب البلاغة والمجاز من ذلك حظ وفيـر. وشهد القرن الخـامس تقدمًا لا مثـيل له فى تطور المجاز من خلال أعمال خالدة قدمها طائفة من العلماء الأئمة.

منهم أبو منصور الثـعالبى (ت ٤٢٩هـ) فقد تحدث عـن المجاز فى مواضع من مؤلفاته. وبخـاصة الاستعارة، ولكـنه لم يسم كل نوع من أنواع المجاز بـاسـمـه. بل المعروف عنده: إما المجاز هكذا عامًّا. وإما الاستعارة.

(١) نقد الشعر: (١٧٤).

(٢، ٣) نفس المصدر: (١٧٥).

فمن حديثه عن المجاز دون أن يسميه ما عنون له بقوله: «فصل فى ذكر المكان والمراد به من فيه» ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أى: أهلها. وكما قال جل جلاله: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥] أى أهل مدين».

وكما قال حميد بن ثور:

قصائد تستحلى الرواة نشيدها ... ويلهو بها من لاعب الحى سامر

يعض عليها الشيخ إبهام كفه.. ... وتجرى بها أحياؤكم والمقابر

أى: أهل المقابر»[1].

لا نزاع أن فيما ذكره مجازًا وإن لم يسمه مجازًا. وهو إلى المجاز العقلى أقرب منه إلى المجاز المرسل. وعلى كل فإن القرينة إطلاق المحل وإرادة الحال.

ثم يستأنف الحديث عن المجاز تحت عنوان «فصل يناسبه ويقاربه» وفى ذلك يقول: «العرب تسمى الشىء باسم غيره إذا كان مجاورًا له أو كان منه بسبب كتسميتهم المطر بالسماء؛ لأنه منها ينزل. وفى القرآن ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١٠] أى المطر. وكما قال جل شأنه: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أى عنبًا. وهذا مرسل باتفاق. ثم قال:

● ومن سنن العرب وصف الشىء بما يقع فيه أو يكون منه كما قال الله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] أى يوم عاصف الريح. وكما تقول الليل نائم، أى ينام فيه. وليل ساهر، أى: يسهر فيه»[2].

وهذا مجاز عقلى باتفاق.

ولم يفت أبا منصور أن يورد شيئًا من صور الاستعارة بالكناية ويقدم لها بقوله:

«فصل فى إجراء ما لا يعقل ولا يفهم من الحيوان مجرى بنى آدم»[3] ثم يقول: وذلك من سنن العرب، كما تقول: أكلونى البراغيث. وكما قال عز من قائل ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل: ١٨] وكما قال

---

(١) فقه اللغة وسر العربية: (٤٨٢).
(٢) نفس المصدر: (٤٨٤).
(٣) نفس المصدر (٤٨٤- ٥٨٥).

سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥][(١)].

هذا اللون من التعبير لفت أنظار الدارسين منذ عهد مبكر، فقد رأينا الفراء وأبا عبيدة يسلكان هذا المسلك. وحق الكلام فيها أن يقال: أكلتنى البراغيث. ولكن عدل عن هذا إلى الواو «أكلونى» فكان ذلك هو أمارة التجوز فى الأسلوب. وهو من قبيل الاستعارة بالكناية بتنزيل ما لا يعقل منزلة العاقل فيخاطب خطابه ويعامل معاملته وبهذا يكون كلام الثعالبى قد شمل ثلاثة أنواع من المجاز:

- المجاز العقلى -المجاز المرسل- الاستعارة المكنية. وله مواضع أخرى أعاد فيها الحديث عن هذه الأنواع وبخاصة المجاز العقلى[(٢)].

ثم يتحدث عن المجاز صراحة فيقول فى ختام طائفة ساقها من الصور «المجازية المختلفة الأنواع ناقلا بعضها عن الجاحظ»:

«قال المبرد: من الآيات التى ربما خلط النحويون فى مجازها قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] «ومجاز الآية: فمن كان منكم شاهد بلدته فى الشهر فليصمه»[(٣)].

• استعارات العرب:

ويمضى أبو منصور فيذكر سنة العرب فى الاستعارة على هذا النحو: «ذلك من سنن العرب، وهى أن يستعيروا للشىء ما يليق به ويضعوا الكلمة مستعارة له من موضع آخر. كقولهم فى استعارة الأعضاء لما ليس من الحيوان: «رأس الأمر، رأس المال، وجه النهار، عين الماء، حاجب الشمس، أنف الجبل، أنف الباب، لسان النار، ريق المزن، يد الدهر، جناح الطريق، كبد السماء، ساق الشجرة» وكقولهم فى التفرق: «انشقت عصاهم، شالت نعامتهم، مروا بين سمع الأرض وبصرها...»[(٤)].

---

(١) فقه اللغة: (٤٨٥).

(٢) انظر فقه اللغة: (٤٩٢-٤٩٣) و(٥٤١-٥٤٢) و(٥٧٠).

(٣) انظر فقه اللغة (٥٤٦).

(٤) فقه اللغة (٥٨٥-٥٨٦).

وهكذا راح يذكر عن العرب تعبيرات مجـازية فى معان مختلفة. وجل ما ذكره يندرج تحت الاستعارة المكنية، وبعضه كناية لا مجاز فيها.

وهذا الذى ذكره كـان الإمام ابن تيميـة قد شن عليه حملة فـيما تقدم مـدعيًا أن رأس الأمر كرأس الإنسان كلاهما حقيقة لا مجاز فيه وهذا مما شذ فيه وغلا[1].

• استعارات القرآن:

عقد الثـعالبى فصلا مسـتقلاً لاستـعارات القرآن قال: «من استـعارات القرآن: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: ٤] و﴿لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٩٢] و﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] و ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨] و﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] و﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤] و﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩] و﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]. . . و﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و﴿نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧][2].

وتمثيله للاستـعارة من القـرآن شمل الـتصـريحيـة والمكنية كـما شـمل نوعى التصريحية من أصلية وتبعية. ومنها ما يصلح للتمثيل به على الاستعارة التمثيلية.

وللثعالبى حـديث آخر عن الاستعارة من حـيث الجودة والرداءة. وصلة المجاز بقيم الـنقد الأدبى[3]. وإذن فلا غـرابة أن نعده ممن تطور المجـار على أيديهم من أعلام القرن الخامس.

• ويلى الثعالبى بهذا الاعتبار ابن رشيق القيروانى وقد تقدم الحديث عن جهوده فى مبحث الأدباء والنقاد[4].

• ويأتى ابن سنان الخفـاجى (ت ٤٦٦هـ) فيمـزج بين قواعد البلاغـة والنقد، ويتحـدث عن مقاييس الحـسن فى الاستعـارة بجانب حـديثه عن الفنون البلاغـية بعامة.

---

(١) انظر الإيمان (٩٤).

(٢) فقه اللغة وسر العربية.

(٣) يتيمة الدهر (١/ ١٦٢).

(٤) انظر: (٥٩) من هذه الدراسة.

• شمس البلاغة والبيان:

• ثم أشرقت شمس البلاغة والبيان بظهور الإمام عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ) الذى يعتبر - بصدق - سيبويه البلاغة وخليلها، ويضع نظريتى المعانى والبيان فى كتابيه الخالدين أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ويحظى المجاز بعناية لم يسبق لها مثيل فى أعمال من سبقه من الرواد والأعلام فعبد القاهر لم يكن مجرد عارض لأسس علم، ولا مجرد مضيف إلى أعمال من سبقه، بل كان واضعًا لفلسفة فنون البلاغة ومرسخًا لدعائم نظرية النظم التى يعتبر كتابه دلائل الإعجاز النص الفريد فيها قاعدة وتطبيقًا.

وحظيت فنون المجاز عنده بعناية أبان فيها قيمته وخصائصه فمهد للاستعارة بكل ضروبها، وللمجاز المرسل، وأفاض فى تأسيس المجاز العقلى أو الحكمى الإسنادى أو المجاز فى الإثبات.

• وفى القرن السادس يتناول الإمام جار الله الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ) الراية ويفسر كتاب الله تفسيرًا فريدًا، يغوص وراء معانيه ويستجلى غوامضه، ويحلل مفرداته وتراكيبه تحليلاً بلاغيًا رائعًا، مقتفيًا أثر الإمام عبد القاهر، آخذًا بتوجيهاته فى قضية النظم، ويقف وقفات رائعة أمام صوره المجازية فيمتع ويقنع. وفى رأينا أن أكبر العوامل وأبقاها أثرًا فى تطوير المجاز واستجلاء قيمته فى الأساليب فى القرن السادس كان متمثلاً فى كشاف الزمخشرى؛ كما كان كتابا الإمام عبد القاهر أكبر العوامل وأبقاها أثرًا فى القرن الخامس. وإذا كان الدرس البلاغى بعامة، والمجازى بخاصة، مدينا لرجلين قبل القرن السابع، فذانك الرجلان هما: الإمام عبد القاهر الجرجانى، والإمام الزمخشرى. ويلحق بهما فى أواخر هذا القرن مجد الدين ابن منقذ الشيزرى (ت ٥٨٤هـ) ويجعل الاستعارة والمجاز ضربًا من ضروب البديع[(١)].

• أعلام القرن السابع:

ثم يأتى القرن السابع ومن أبرز أعلامه أبو عبد الله محمد بن عمر الرازى (ت ٦٠٦) ويقنن البلاغة تقنينا رائعا، ويقف أمام المجاز والاستعارات وقفات طويلة[(٢)].

---

(١) انظر بديع القرآن لابن منقذ.

(٢) انظر نهاية الإيجاز (٨١).

وقد تقفى أثر الإمامين عبد القاهر الجرجانى والزمخشرى. ويغلب على عمله المنهج العلمى الدقيق. وكتابه: «نهاية الإيجاز فى دراية الاعجاز» اسم على مسمى بحق. وقد نحا فى تفسيره للقرآن منحى مجازيًا فى كثير من آياته.

وتلاه أبو يعقوب السكاكى (ت ٦٢٦) ومنهجه قريب من منهج الرازى. ووقف أمام المجاز وقفات منها الجديد الخالص الذى لم يسبقه إليه أحد. والقسم الثالث من كتابه: «المفتاح» قد كتب الله له حظًا لم ينله غيره من كتب السابقين عليه.

وإذا تجاوزنا عبد اللطيف البغدادى (ت ٦٢٩هـ) وابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) والزملكانى (ت ٦٥١هـ) والزنجانى (ت ٦٥٤هـ) وابن أبى الأصبع (ت ٦٥٤هـ) وعز الدين بن أبى الحديد (ت ٦٥٥هـ) وحازم القرطاجنى (ت ٦٨٤هـ) وبدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦هـ) وقطب الدين الشيرازى (ت ٧١٠هـ) إذا تجاوزنا كل هؤلاء، ولهم إسهامات فى المجاز إلى:

الإمام عبد الرحمن الخطيب القزوينى(١)

فإننا نصل إلى الكلمة الأخيرة فى صياغة قوانين البلاغة، ومنها المجاز فقد سكب الإمام الخطيب ما قيل قبله فى إناء واحد، ثم كانت كتاباته مصدرًا يرجع إليه كل من كتبوا بعده فى علوم البلاغة والبيان. وذلك من خلال كتابه «تلخيص المفتاح» ثم «الإيضاح» الذى وضعه شرحًا له.

هذا العمل كان قطب الرحى للدرس البلاغى منذ منتصف القرن الثامن وإلى الآن. فقد قامت حوله الشروح والحواشى والتقريرات والتجريدات. وكأن البلاغة لم يكتب فيها شىء قبل الخطيب. فكانت كتاباته وصياغاته هى «القانون» وما وضع حولها مذكرات تفصيلية لها.

وكتاباته فى البلاغة ككتاب سيبويه فى النحو فى اهتمام الدارسين والباحثين والشارحين. وبكتابات الخطيب، وما وضع حوله من شروح وحواشى وتقريرات وتجريدات استوى الدرس البلاغى على سوقه. وتوقفت رحلة المجاز عند المنتهى وقد أسهمت كل المذاهب الفكرية الإسلامية فى دفعها خطوات إلى الأمام. وصار المجاز وسيلة من وسائل فهم النصوص واستكناه دلالاتها ومراميها:

---

(١) سبقت الترجمة فى البحث الخاص به من هذه الدراسة، وقد توفى عام ٧٣٩هـ رحمه الله.

فى اللغة والنحو، والأدب والنقد، والإعجاز والبلاغة والتفسير والحديث، والأصول والفقه، وهى الروافد التى قامت عليها حضارة الأمة وازدهرت معارفها، وتألقت كواكبها.

● أسباب نشأة المجاز عند العرب:

يحلو لكثير من الباحثين أن يعزوا أسس الحضارة الإسلامية إلى المحاكاة والتقليد. وفى المجاز بالذات يقولون إن العرب قلدوا فيه حضارة اليونان وحاكوها. فكتابات أرسطو فى المجاز هى التى أوحت إلى الرواد العرب بفكرة المجاز[1].

والواقع أن هذا القول لا سند له، ولم يقم عليه دليل، بل الدليل قائم على ضده، وهو أن المجاز وليد شرعى للفكر والثقافة العربية. ولنا على ذلك أكثر من دليل لا دليل واحد.

الأول: أن المجاز عرف عند العرب قبل أن تترجم كتب أرسطو التى يزعمون أن العرب استقوا فكرة المجاز منها، وعلى منوالها نسجوا.

فأبو زيد القرشى، والراجح أنه توفى عام ١٧٠هـ، ورد مصطلح المجاز عنده أكثر من مرة مضافًا إلى المعانى «مجاز المعانى» والذى يرجح لدى الباحث أنه كان يقصد التصوير المجازى الذى استقر مفهومه فيما بعد، أنه فى استشهاده على ما أسماه مجاز المعانى أورد نصوصًا مأثورة وحللها تحليلاً مجازيًا عد بعده فى صور المجاز المختلف الأنواع. مجاز عقلى، ومرسل، واستعارى.

ومن قبله أومأ أبو عمرو بن العلاء إلى الاستعارة وسماها باسمها. وأبو عمرو توفى عام (١٥٤هـ).

والجاحظ ممن أكثروا القول فى المجاز والاستعارة، ووفاة الجاحظ كانت عام ٢٥٥هـ.

ثم تلاه ابن قتيبة وله مع المجاز جولات وابن قتيبة توفى عام ٢٧٦هـ.

---

(١) انظر مقدمة النثر التى كتبها الدكتور طه حسين بالفرنسية ثم ترجمها محقق «نقد النثر» إلى العربية. وكذلك «من حديث الشعر والنثر» للدكتور طه حسين.

وأبو عبيدة وضع كتابًا سماه «مجاز القرآن» وقد طبقه على آيات كثيرة ناهجا فيها نهجًا مجازيًا كذلك. وأبو عبيدة توفى عام ٢١٠هـ.

أما كتب أرسطو فإن حنين بن إسحق مترجم كتاب «الخطابة» توفى عام ٢٨٤هـ ولم يعرف أنه ترجم كتاب «الخطابة» قبل أن يضع ابن المعتز كتابه «البديع» عام ٢٧٤هـ وأيًا كان الأمر فإن كتاب أرسطو «الخطابة» يستحيل أن يكون له تأثير فى معرفة العرب بالمجاز لظهوره عندهم - يقينًا - قبل ترجمة كتب أرسطو. فالتأثير وإن كان محتملاً فى ابن المعتز فغير محتمل فيمن سبقه. ومن يقرأ كتاب البديع لابن المعتز. وكتاب الخطابة لأرسطو لا يجد دليلاً قويًا على تأثر ابن المعتز بأرسطو. وقد جازف الدكتور طه حسين حين كاد يجزم بتأثير أرسطو فى ابن المعتز مع أنه اعترف بأنه لم يقرأ ولم يطلع على كتاب «البديع» وإنما سمع عنه وصفًا ممن وصفه له.

أما كتاب «فن الشعر» لأرسطو فقد تأخرت ترجمته إلى القرن الرابع. فهو - يقينًا - لا أثر له فى معرفة العرب بالمجاز أول ما عرفوه.

فالقول بأن العرب مدينون لليونان فى معرفتهم للمجاز عن طريق كتب أرسطو دعوى لا سند لها. ونحن لا ننكر أن لها تأثيرًا عند بعض الكاتبين كقدامة ابن جعفر وغيره ولكن الذى ننكره أن تكون كتب أرسطو هى التى فتحت عيون العرب على معرفة المجاز أول ما عرفوه.

الثانى: أن التصوير المجازى نفسه مما يدرك ويعرف لدى كل الأمم والشعوب من مجرد سماع الكلام وفهمه، ولا يتوقف إدراكه على أمة دون أمة. لأن المعانى المجازية تعلن عن نفسها إعلانًا قويًا يكون له عند السامع أثر ظاهر، وبخاصة إذا كان فيها طرافة وخلابة.

وإدراك المعانى مدعاة لوضع الضوابط والمصطلحات. والعرب أوتوا قوة فى البيان، وحسًا فى التذوق فليس بمستنكر عليهم أن يجتهدوا فى التفرقة بين المعانى الحقيقية والمعانى المقابلة لها. وهذا هو الذى قد كان. وتفصيله فيما يأتى:

الثالث: أن العرب أو الرواد من العلماء والدارسين وقفوا أمام النصوص التى فيها تصوير معان مقابلة للمعانى المألوفة أو الحقيقية وتأملوها وأدركوا الفرق بينها وبين غيرها. واجتهدوا فى أن يخصوها بأسماء وأوصاف مناسبة.

وكان أول ما ظهر من هذه التسميات مصطلح «الاتساع فى الكلام» أو «سعة لسان العرب» الأول ظهر فى كتابات سيبويه، والثانى ذكره الإمام الشافعى فى «الرسالة» كما تقدم. ثم كرر اللاحقون هذين المصطلحين. ثم ظهر فى أواخر العصر الأموى وأوائل العصر العباسى مصطلح «البديع» شاملاً للمجاز وكل فنون البلاغة ونسبه قوم لنفر من الشعراء وعرفوا بشعراء البديع. فنهض ابن المعتز وأخرج كتاب «البديع» ليقول للناس إن البديع معروف للقدماء وليس هو من صنع أو اختراع المحدثين مثل بشار ومسلم بن الوليد، وأبى نواس[١].

وفى مرحلة لاحقة أخذ بعض الكتاب يجمعون بين الاتساع والمجاز فيقولون عقب عرضهم لبعض الألفاظ والتراكيب: مجازًا واتساعًا. فدل هذا على أن من كانوا قد أطلقوا مصطلح «الاتساع» إنما أرادوا فى الواقع «المجاز» بدليل جمعهم بينهما وعطف أحدهما على الآخر. وكثيرًا ما كان يقول أبو عبيدة عقب بيانه لمجاز الآية «والعرب تفعل ذلك»[٢].

وتطور مصطلح «الاتساع» إلى «المجاز» ظاهرة كثيرة الورود فى نشأة سائر العلوم والفنون. لأن الضوابط والقوانين العلمية لا تولد كاملة وإنما تأخذ فى سلم الرقى حتى تبلغ درجة النضج والكمال. ولو أننا حصرنا المصطلحات العلمية فى نهاية القرن الرابع الهجرى ثم طلبنا لها وجودًا فى القرن الأول لما عثرنا منها على شىء ذى بال.

• اللغة مرآة المعانى:

إن النصوص والتصويرات اللغوية أشبه ما تكون بالمرآة المجلوة، كلما نظر فيها الإنسان أرته قسمات المعانى وملامحها وخصائصها مهما دقت. فهى مرآة المعانى؛

---

(١) ينظر البديع (٣).

(٢) ينظر مجاز القرآن (١/ ٢١-٦٥-٧٩-٩٢).

لأنها تعكس صورة المعاني بكل ما فيها كما تعكس المرآة صورة من يقف أمامها فتبدو له ملامحه وقسمات وجهه.

وهكذا كانت اللغة العربية أمام الدارسين من الرواد ومن جاء بعدهم إلى يومنا هذا. ولو تتبعنا نشأة المجاز فى لغة العرب منذ وضع سيبويه الكتاب إلى أن جاء الخطيب وصاغ فى تلخيصه وإيضاحه قوانين البلاغة والمجاز الصياغة النهائية، لوجدنا كلمات بعينها، وتراكيب بعينها هى التى أوحت بفكرة المجاز فى جميع مراحله. ومن تلك الكلمات والتراكيب كما مر بنا فى هذه الدراسة:

﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] و﴿خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] و﴿فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١] و﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] و﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ ٣٣] و﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] و﴿لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] و﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] و﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦] و﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] و﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] و﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] و﴿جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [نوح: ٧].

فهذه النصوص كانت سببًا فى إيلاد المجاز بكل أقسامه وأنواعه عقليًا ولغويًا، استعاريًا ومرسلا. ومثلها من كلام العرب:

لما أتى خبر الزبير تواضعت ... سور المدينة والجبال الخشع(١)

صحا القلب عن ليلى وأقصر باطله ... وعرى أفراس الصبا ورواحله(٢)

إذا هزه فى وجه قرن تهللت ... نواجذ أفواه المنايا الضواحك

وغداة ريح قد كشفت وقرة ... إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

---

(١) البيت من شواهد سيبويه: (١/٢٥) قائله جرير بمناسبة مقتل الزبير بن العوام. وقد علق عليه الأعلم شارح شواهد الكتاب فقال: وصف مقتل الزبير بن العوام صاحب رسول الله ﷺ حين انصرف يوم الجمل وقتل فى الطريق غيلة... تواضعت المدينة هى وجبالها وخشعت حزنا له، وهذا مثل، وإنما أريد أهلها، بتصرف.

(٢) هذا البيت وما بعده سبق ذكره مرات فى هذه الدراسة منسوبة لقائليها.

وإذا المنيـــة أنشــبت أظفـــارها		ألفـــيت كل تميـــمـــة لا تـنفع

شكـا إلى جــملي طـول الســرى		صـبــر جـمـيل فـكلانا مـبـتلى

جـــمع الحـق لنـا فـى إمـــام		قـتـل البـخل وأحـيـا الـسـمـاحـا

وغير ذلك كثير من النصوص المأثورة التى لا يمكن إبقاؤها على ظواهرها:

فسور المدينة لا تتواضع، وجبالها لا تخشع، وليس للصبا رواحل يملكها والمنايا ليست لها نواجز ولا ضحك. والريح لا زمام لها ولا يد للشمال والمنية ليست لها أظفـار، والجمل لا يشكو، والبـخل لا يقـتل والكرم لا يحيـا فلابد من الصـرف والتأويل والمجاز.

وهكذا أسهـمت النصوص فى لفت الأذهـان إلى المعانى الخاصـة التى تطورت فـاطلق عليهـا فى النهاية مـصطلح المجـار. وتشعـبت مسـائله وتعددت أصـوله وفروعه، وصار المجاز علمًا من علوم البلاغة، وفنا من أرقى فنونها.

فالمجـاز نشـأ عربيًـا صرفًـا من خلال النظر فى الأسـاليب العربيـة وذلك لأن الدارسين الأوائل ميزوا بين مستويين من التعبير اللغوى عند العرب:

- أحدهما جار على الأصل فلا يقتضى سؤالاً عن حقيقة معناه. وهو الذى عرف فيما بعد بالحمل على الظاهر أو الحقيقة لغوية كانت أو عقلية أو عرفية أو شرعية.

- والثاني ما جرى على غير الأصل، واقتضى سؤالاً فى الوقوف على معناه وبعد إدراك المعنى سمى بـ«الاتساع فى الكلام ثم حل مصطلح المجاز محل هذه التسمية».

وإذا كان النوع الأول قد سـمى بالحمل أو الجرى على الظاهر فـإن الثانى سمى بالحمل على خلاف الظاهر. الأول الحقيقة والثانى المجاز.

ومن النصـوص التى أسهـمت فى نشـأة المجاز إسـهامًـا مـبكرًا قوله تعـالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] وقوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] وقوله: ﴿مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] وقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وكذلك كل الأساليب الإنشـائية التى لم يرد بها معناه الوضعى مثل الاسـتفهام فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

ويمكن القول بأن أول ما عرف من أنواع المجاز هو المجاز العقلى ثم المرسل ثم الاستعارة. وإن هذه الفنون ظلت معروفة عند الرواد باسم «الاتساع فى الكلام» إلى أن ظهر مصطلح المجاز. والمجاز كان معروفًا عند الرواد ولكن بلفظه دون معناه فى الأعم والأغلب.

[فالمجاز فى اللغة العربية عربى الأرومة والمولد والمنشأ. من أفقها الفسيح طلع، وفى سمائها الصافية تألقت كواكبه: أنجما وأقمارًا وشموسًا. ومن يريد أن يسلب اللغة العربية سحرها وجمالها. ينسب فضلها لغيرها ويجعل محاسنها مستعارة. ومزاياها منحولة، فقد أغرب فى الدعوى. وتنكب سواء السبيل].

• حقائق جديرة بالتسجيل:

• المعروف بين الباحثين أن أول من استعمل كلمة «المجاز» هو أبو عبيدة، وهذا القول غير مسلم به على إطلاقه؛ لأن أبا زيد القرشى، وهو أسبق وجودا من أبى عبيدة كان قد استعمل كلمة المجاز قبل أبى عبيدة، فأبو زيد توفى على المرجح عام ١٧٠هـ وأبو عبيدة توفى عام ٢٠٨هـ.

فالذى ينسب إلى أبى عبيدة «اشتهار المجاز» وليس أسبقية القول به، وإن كان استعمال أبى زيد لكلمة المجاز أدق من استعمال أبى عبيدة..

فأبو زيد أطلقه على ما هو مجاز فعلا. وأبو عبيدة أطلقه على غير ما هو مجاز إلا فى النادر.

وترجع أسباب الشهرة لأبى عبيدة لأنه جعل المجاز عنوانا لكتاب، وأكثر من ذكره عند شرحه للآيات كثرة بلغت حد الاستفاضة.

أما أبو زيد فلم يذكره إلا مرتين فنسبت الشهرة للمكثر وسلبت عن المقل.

• والمعروف - كذلك - أن ظهور مصطلح الاستعارة منسوب إلى الجاحظ على أنه أول من قال به.

وهذه النسبة غير مسلمة على إطلاقها كذلك، لأن أبا عمرو بن العلاء على ما روى ابن رشيق كان أول من أطلق لفظ الاستعارة على ما هو استعارة فعلا، وأبو عمرو توفى عام ١٥٤هـ أما الجاحظ فتوفى عام ٢٥٥هـ.

فالأسبقية أحق بها أبو عمرو من الجاحظ، أما الجاحظ فإن الذى يستحق أن ينسب إليه هو كثرة الاستعمال دون السبق.

● إذا صح القول بأن اكتشاف صور المجار العقلى والمرسل عرفت قبل صور الاستعارة فإن مصطلح الاستعارة عرف قبل مصطلحى المجار العقلى والمرسل. وظلت الاستعارة تطلق عليهما كما تطلق على بعض صور البديع مثل المشاكلة، وعلى التشبيه، وأول تفرقة دقيقة لتحديد معنى الاستعارة كان على يد القاضى على بن عبدالعزيز الجرجانى، وقد انتفع الإمام عبدالقاهر الجرجانى بما قرره القاضى فى تحديد معنى الاستعارة والفروق بينها وبين صور التشبيه.

وممن خلط بين فنون البديع على النحو المتقدم ابن قتيبة وابن جنى، والشريف الرضى وكثير من الأصوليين.

● إن القائلين بالمجاز من علماء الأمة لا يحصون عددا، فقد قالت به طوائف عدة قبل استئثار علماء البيان به، قال به كل النحاة واللغويين، ثم الأدباء والنقاد، والأصوليين والفقهاء والمفسرين والمحدثين، وكان الفضل فى اتساع البحث فى المجار يرجع إلى اللغويين والنحاة والأدباء والنقاد والإعجازيين، أما مسائله وقضاياه ودقائقه فلم يحرر القول فيها إلا فى مباحث البلاغيين بدءا من الإمام عبدالقاهر الجرجانى إلى الخطيب القزوينى ومن كان بينهما.

● ومن الحقائق التى يجب تسجيلها أن مجوزى المجار لم يكونوا فى غفلة حين قرروا ما قرروا من قواعده وأصوله، لم يكونوا فى غفلة تقدح فى أصالة نظرتهم حتى يقال: لو أنهم نبهوا إلى مضار المجاز لأقلعوا، بل كانوا على بصر تام بما قالوا، وقد رأينا كثيرا منهم يلتفت التفاتة ناقدة لمذهب منكرى المجار. فالأصوليون ينبهون بأن المجار واقع فى اللغة وفى القرآن الكريم، ويذكرون شبه مانعيه ثم يردون عليها ردًا موضوعيا مقنعا.

أما البلاغيون فإنهم عقب عرضهم لمبحث المجاز العقلى يقولون وهو فى القرآن كثير ثم يوردون بعض الشواهد عليه من آيات الذكر الحكيم.

نهج هذا المنهج الإمام عبدالقاهر، ومن جاد بعده كالخطيب والسعد وكل شراح التلخيص.

ومعنى هذا: أن مجوزى المجاز كانوا يقصدون ما يقولون ولم يقولوه عن سهو أو غفلة أو جهل.

• والفرق جد كبير بين من قال بجواز المجاز، وبين من قال بمنعه، فالقائلون بالمنع - جملة - لا يتعدون أصابع اليدين أما المجوزون فلا حصر لهم، ولذلك فإننا حين نقول: إن إجارة المجاز هو قول جمهور الأمة، فإن هذه العبارة لا تكفى فى تصوير الواقع؛ لأن مدلول الواقع أوفر معنى مما تدل عليه هذه العبارة، وإنكار المجاز بعد هذا التحقيق الذى عرضناه فى هذه الدراسة لا يكاد يوجد[1].

• وحقيقة الحقائق فى هذه الدراسة عند مجوزى المجاز نصورها فى الآتى:

- إن المجاز واقع فى اللغة وفى القرآن الكريم. ونفى المجاز عن اللغة مكابرة ومراغمة للحق.

- إنه لا حظر ولا خطر من القول بالمجاز فى القرآن أو الحديث - بله اللغة - ولا يلزم من القول به وقوع الكذب فى شىء مما تقدم لأن المجاز يصحب - دائمًا - بقرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى. فالمتجوز متأول. أما الكاذب فحريص على التمويه ولا تأويل معه، بل يدعى ما دل عليه اللفظ فى ظاهر معناه، وجواز نفى المجاز فى مثل قولهم للبليد «حمار» وللشجاع «أسد» فيقال ليس هو بحمار ولا أسد بل هو إنسان النفى فيه منصب على المعنى الحقيقى «الحمارية والأسدية

(١) لأن من قال بإنكاره فى القرآن لم يمنع وقوعه فى اللغة، وأكثر منكرى المجاز أنكروه فى القرآن دون اللغة. وثلاثة أنكروه مطلقا وهم أبو إسحق الإسفرائينى وابن تيمية وابن القيم، وهم وإن أنكروه من جهة أقروا به من جهات. لهذا قلنا إن إنكار المجاز لا يكاد يوجد.

البهيمية» وهو غير مراد عند المتجوز. أما المعنى المجازى وهو «البلادة» فى الأول، و«الشجاعة» فى الثانى فلم يقل بنفيه أحد حتى منكرو المجاز.

● إن المجاز يتحقق بثلاثة عناصر: النقل، والعلاقة، والقرينة. والنقل عمدة المجاز، وهو استعمال الكلمة أو الكلام فى غير ما وضع له. والنقل فى المجاز اللغوى واقع على الألفاظ، أما فى المجاز العقلى فواقع فى النسب والإسنادات والعلاقة هى العنصر المصحح للنقل فإذا لم توجد علاقة فلا مجاز ولو تم النقل بالفعل.

والعلاقة هل المعتبر فيها نقل شخصها عن العرب أم نقل نوعها؟ الخلاف واقع فى هذا والصحيح أن المعتبر فيها اعتبار النوع دون الشخص. وهذه المسألة بحثها عند الأصوليين أشهر من بحثها عند البلاغيين.

والقرينة نوعان لفظية ومعنوية، ولابد منها فى المجاز وإلا فإن الكلام يكون مبهمًا لاختلاط الحقيقة بالمجاز. وهل القرينة ركن من أركان المجاز أم شرط تحقق؟ الخلاف واقع فى هذا. والأقرب إلى الصواب أنها شرط تحقق لا ركن؛ لأن المجاز لغويًا واصطلاحيًا يقع بمجرد النقل. لأنه من الجوار بمعنى أن الكلمة جازت مكانها إلى مكان آخر، فهو مفعل بمعنى فاعل، أو مجوز بها، فهو مفعل بمعنى مفعول. وعلى هذا فإن كلا من العلاقة والقرينة شرطان فى تحقق المجاز وصحته. والركن هو النقل.

والعلاقة دائمًا اعتبار ذهنى وعملية نفسية لا وجود لها فى الكلام وإن كان لها وجود فى الخارج. أما القرينة فحينا يكون لها وجود فى الكلام. وحينا تكون اعتبارًا ذهنيًا فحسب. وهما القرينة اللفظية، والقرينة المعنوية.

● وللمجاز بحسب التصرف فى اللفظ وعدمه قسمان:

- مجاز لغوى وهو ما يقع التصرف فيه فى اللفظ كالنور فى العلم والهداية والإيمان. والظلمات فى الجهل والضلال والكفر، ومثل اليد مرادًا بها النعمة،

والرقبة مراداً بها الذات. والإمام عبد القاهر يسمى هذا بـ«المجاز» فى «المثبت» وقد تقدم بيانه[1].

- وإذا لم يقع التصرف فى اللفظ بل فى الإسناد والنسبة وبقى اللفظ على معناه فهو المجاز العقلى كإسناد إشابة الشعر لليالى والأيام وإنبات النبات للربيع.

والإمام عبد القاهر يسمى هذا بـ«المجاز فى الإثبات» وقد يجتمع المجازان فى تركيب واحد مثل: أحيانى اكتحالى بطلعتك. ففيه الإحياء بمعنى السرور، والاكتحال بمعنى الرؤية مجازان لغويان وإسناد الإحياء إلى الاكتحال مجاز عقلى.

● والمجاز العقلى يقع فى ثلاث نسب:

- النسبة الإسنادية بإسناد الفعل إلى غير فاعله مثل: جرى النهر. أى: جرى الماء فى النهر. ووقوع المجاز العقلى فى هذه النسبة هو الأعم الأغلب.

- النسبة الإيقاعية بإيقاع الفعل على غير مفعوله مثل: نومت الليل «واسأل القرية» أى نومت الناس فى الليل واسأل أهل القرية.

- النسبة الإضافية بإضافة الشىء إلى غير ما حقه أن يضاف إليه مثل: مكر الليل.

● وللمجاز اللغوى تقسيم مشهور باعتبار اللفظ المتجوز به. وهو بهذا الاعتبار نوعان:

- مجاز فى المفرد كقوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] يعنى: ضالاً فهديناه. فالتجوز وقع فى «ميتًا» بمعنى «ضلالاً» وفى «أحييناه» بمعنى هديناه.

- ومجاز فى المركب كقولهم فى المتردد: «تقدم رجلاً وتؤخر أخرى» والفرق بينهما أن المجاز فى المفرد خرج فيه اللفظ عن معناه إلى معنى آخر.

والمجاز فى المركب الألفاظ فيه باقية على معانيها اللغوية والتجوز حاصل فى معنى الهيئة التركيبية لا فى مفرداتها.

(١) انظر -قبلاً- ما كتبناه عن الإمام عبد القاهر.

- وقد منع بعض الأصوليين وقوع المجاز فى المركب وجوزه البلاغيون والحق معهم.

وقد يطلقون - أعنى البلاغيين - على المجاز فى المركب المثل والتمثيل بالإضافة إلى «المجاز المركب».

● ومن المسائل المدروسة عند مجوزى المجاز من مختلف الطوائف مسألة: هل تجتمع الحقيقة والمجاز فى محل واحد؟

فالبلاغيون لا يعرف بينهم خلاف فى منع هذا الاجتماع. أما الأصوليون فعلى فرقتين:

- فرقة منعت الجمع بينهما وهو الصحيح.

- وفرقة جوزت الجمع بينهما، وهذا مناف للواقع إلا إذا اختلف اعتبار الحمل على أى منهما. وكثير من الأصوليين يعزون جوار الجمع بينهما للإمام الشافعى حيث ذهب فى قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] إلى أن اللمس حقيقة فى «الجس» مجاز فى الجماع.

ويستدل مجوزو الجمع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] فالصلاة من الله الرحمة. ومن الملائكة الدعاء. نقل هذا العز بن عبد السلام. ورده بأن فى الكلام حذفًا تقديره: «إن الله يصلى وملائكته يصلون» وعلى هذا فلا جمع(١).

● وللأصوليين مطالب فى المجاز لم يكترث بها البلاغيون وإن كانوا قد لمسوها لمسًا خفيفًا فى مباحثهم. ومن ذلك:

● متى يصار للمجاز وتترك الحقيقة. وقد ذكرنا ما أجاب به الأصوليون على هذا السؤال فى المبحث الخاص فليراجعه من شاء.

● وإذا احتمل المحل الحقيقة والمجاز فأيهما أولى بالاعتبار؟

---

(١) ينظر: الإشارة إلى الإيجار (٧٦).

للأصوليين فى هذا مذهبان: أحدهما تقديم الحقيقة على المجاز، والثانى تقديم المجاز على الحقيقة وقد درسنا هذا فيما تقدم وبينا اختلاف الأحكام الفقهية بناء على المذهبين.

وبعضهم يفصل فيقول: إن المجاز المستعمل أولى بالاعتبار من الحقيقة المهجورة. وهذا أقرب إلى الاعتدال.

● وللبلاغيين مبحث شبيه بمبحث الأصوليين: متى يصار للمجاز؟ وذلك حين يوازن البلاغيون بين الحقيقة والمجاز أيهما أبلغ؟ والمعروف عندهم أن المجاز أبلغ من الحقيقة. وأن الكناية أبلغ من التصريح.

ولكن هذا غير مسلم على إطلاقه؛ لأن الحقيقة فى موضعها فى القرآن الكريم أبلغ من المجاز فيه. والمجاز فى موضعه أبلغ من الحقيقة فيه فمرادهم بإطلاق أبلغية المجاز إنما هو من المبالغة لا من البلاغة وكذلك فإنهم يقصدون المجاز من حيث هو مجاز والحقيقة من حيث هى حقيقة. لأن لكل مقام مقالاً عندهم. ولو كان مرادهم أبلغية المجاز فى كل الأحوال لكان أبلغ الكلام ما كان كله مجازاً. وهذا فاسد كل الفساد. وقد فصلنا هذا بكل وضوح فى مبحث خاص فى غير هذه الدراسة، واستشهدنا بنصوص القرآن الكريم[1].

تلك هى رحلة المجاز من مبتداها إلى منتهاها. وقد أومأنا مجرد إيماء إلى بعض مباحثه وقضاياه. وقد بقى منها الكثير وهذه الثروة الهائلة لم تكن وليدة ترف فى الأسلوب، وإنما اتخذ منها علماء الأمة وسيلة كاشفة لما فى النظم والتعبير من معان وأسرار.

احتاج إليه اللغويون والنحاة ليقفوا على حقيقة اللغة التى نزل بها القرآن فى مفرداتها وتراكيبها وطرق البيان فيها.

واحتاج إليه الأدباء والنقاد للكشف عما فى النصوص من مزايا النظم والتعبير والحسن والتألق وجمال التصوير.

(١) ينظر: من أسرار النظم فى القرآن والحديث. مكتبة كلية اللغة العربية - القاهرة.

واحتاج إليه الإعجازيون لـلوقوف على أسرار النظم المعجز والكشف عن دلائل الإعجاز فيه.

واحتـاج إليه البـلاغيون ليـشرعوا لـلأدباء والنقاد وسائل العـمل الأدبى الرائع والحكم على النصوص أولها بمقدار ما فيها من جمال الصياغة وصحة المعانى.

واحتـاج إليه المفسرون والمحـدثون ليقربوا فـهم كتاب الله وحـديث رسوله إلى الأذهان ليحيا من حيى عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة.

واحتـاج إليه الأصـوليون والفـقهـاء ليرسمـوا الطريق أمام المكـلفين باستـنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية.

وعلم هذا شأنه فـليس من المعقول ولا من المقـبول إنكاره بجـرة قلم، أو عدة أقلام.

****